ISSN 2676-1513

دراسة تحليلية تقييمية لوضعية الإمارات العربية المتحدة في مؤشر سهولة أداء الأعمال خلال الفترة 2008-2018.

الأستاذة : كرامة مروة
أستاذة مساعدة صنف أ
جامعة محمد خيضر بسكرة

الأستاذة الدكتورة: رايس حدة
أستاذة التعليم العالي
جامعة محمد خيضر بسكرة

المخلص:

تعد بيئة أداء الأعمال من العوامل الحاكمة لجاذبية الدول للاستثمار بشكل عام والاستثمار الأجنبي بشكل خاص ، لذا تم إدراج مؤشر فرعي يرصد هذا العامل ضمن المؤشر العام ضمان لجاذبية الاستثمار، يقيس وضعية بيئة أداء الأعمال وفق متغيرات أساسية منتقاة هي: بدء الأعمال، التعامل مع تراخيص البناء ، تسجيل الملكية والحصول على الكهرباء ودفع الضرائب والحصول على الائتمان، وحماية المستثمرين وتنفيذ العقود وتسوية حالات الإعسار.

ومن خلا هذا المؤشر الرئيسي بمؤشراته الفرعية سوف نحاول تقييم سهولة أداء الأعمال في الإمارات العربية المتحدة من عدمه خلال الفترة 2008-2018 ومعرفة أسباب تقدم وتأخر ترتيب الإمارات عالميا في هذا المؤشر وتحسن تصنيفها من عدمه أيضا في مقياس المسافة من الحد الأعلى للأداء خلال سنوات الدراسة، والذي يعكس لنا مدى جاذبية الإمارات العربية المتحدة للاستثمارات الأجنبية المباشرة .

كلمات مفتاحية: سهولة اداء الاعمال، المناخ الاستثماري، الاستثمار الاجنبي المباشر، الاقتصاد الاماراتي .

Abstract

The business performance environment is one of the factors that Attract countries to invest in general and foreign investment in particular. Therefore, a sub-index has been included to monitor this factor in the general indicator guarantee of investment attractiveness. It measures the status of the business performance environment according key variables: starting a business, Dealing with construction permits ,Getting electricity, Registering property , Getting credit, Paying taxes, Protecting minority investors, , Trading across borders , Enforcing contracts and Resolving insolvency.

ISSN 2676-1513

through this main indicator with its sub-indicators We will try to assess the ease of doing business in the UAE or his lack of accessibility during 2008-2018, And will to know the reasons for the progress and delay of the ranking of the UAE globally in this indicator and improve its classification or not in the measure of distance from the upper limit of performance during the years of study, which reflects the extent of the attractiveness of the United Arab Emirates for foreign direct investment

Key Words: Ease of doing business, investment climate, foreign direct investment, UAE economy

مقدمة :

يعد جذب الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم مجالات المنافسة بين معظم دول العالم المتقدمة والنامية على حد سواء، لاسيما بعد الأوضاع الاقتصادية الاستثنائية التي عرفها الاقتصاد العالمي والانكماش الذي عرفته الأسواق العالمية للاستثمار، هذا إلى جانب التطورات الحديثة التي طرأت على اتجاهات رؤوس الأموال الأجنبية، والتي أبرزت بالخصوص الاتجاه التصاعدي لتدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الدول النامية والانتقالية، مما ألزم على العديد من الدول على تحسين مناخها الاستثماري بما فيها الدول العربية وفق محاور متعددة وعيا منها لأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمية الاقتصادية والنهوض باقتصاداتها الوطنية، فقامت تماشيا مع تلك التطورات العالمية بدعم جهود حكوماتها لتحسين مناخ الاستثمار بمحدداته المختلفة لزيادة جاذبية اقتصادها للاستثمارات الأجنبية وتعزيز دعائم العمل في مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، السياسية والقانونية وغيرها.

والإمارات العربية المتحدة واحدة من هذه الدول التي تيقنت بأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر لتعزيز التنمية من خلال دوره المحتمل في تمويل خطط التنمية وتعزيز الناتج والشغيل والتصدير ونقل التكنولوجيا وطرق الإدارة والتسويق الحديثة ، وأهميته في استدامة التنمية الذي يتجاوز سد العجز في الحساب الجاري أو تلبية الاحتياجات المحلية للموارد المالية ليشمل دعم حركة واستدامة الاندماج والتكامل والتبادل التجاري مع دول العالم وتحست قدرتها على النمو وعلى التفاعل مع الاقتصاد العالمي ، فلجأت إلى وضع استراتيجيات وخطط وبرامج واتخاذ إجراءات عديدة لتحسين مناخها الاستثماري اقتصاديا وسياسيا ، قانونيا ومؤسساتيا لزيادة جاذبيتها للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وبالفعل ظهرت الإمارات العربية المتحدة مؤخرا من بين الدول الأولى عالميا في العديد من المؤشرات المتعلقة بقياس جاذبية الدولة للاستثمارات ومازالت متأخرة في مؤشرات أخرى ، وفي هذه الدراسة سوف نسلط الضوء على وضعية الإمارات العربية المتحدة في مؤشر سهولة أداء الأعمال خلال الفترة 2008-2018 وتقييم مدى سهولة أداء الأعمال فيها من عدمه.

ISSN 2676-1513

الإشكالية:

هل حققت الإمارات العربية المتحدة الأهداف المرجوة من تحسين مناخها الاستثماري ؟ وهل انعكست تلك الإصلاحات على ترتيبها وتصنيفها في مقياس المسافة من الحد الأعلى للأداء في مؤشر سهولة أداء الأعمال خلال الفترة 2008-2018؟

وللإجابة على هذه الإشكالية سوف نتناول في هذه الورقة البحثية ما يلي:

أولا: لمحة عن اقتصاد الإمارات العربية المتحدة

ثانيا: لمحة عامة عن مؤشر سهولة أداء الأعمال

ثالثا: وضعية الإمارات العربية المتحدة في مؤشر سهولة أداء الأعمال The ease of doing business index خلال الفترة 2008-2018

رابعا: وضعية الإمارات العربية المتحدة في المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة أداء الأعمال خلال الفترة 2008-2018 .

أولا: لمحة عن اقتصاد الإمارات العربية المتحدة

تمكنت دولة الإمارات العربية المتحدة من ترسيخ مكانتها الاقتصادية على المستوى العالمي، فقد أصبحت تحتل قائمة أكثر الاقتصاديات الناشئة في العالم، وهو ما يعكس التطور السريع في معدل النمو الذي حققته على كافة الأصعدة ، حيث أسهمت الطفرة الاقتصادية في تعزيز جاذبية الدولة لاستقطاب الاستثمارات من شتى أنحاء العالم، وذلك بفضل سياسة الانفتاح الاقتصادي التي اتبعتها ومن خلال قوانينها التي تتسم بالمرونة مقارنة بغيرها من دول المنطقة وتوفيرها بيئة استثمارية تعد الأفضل في المنطقة العربية والخليجية.

ويعد اقتصاد دولة الإمارات حاليا من اكبر الاقتصاديات العربية، وواحدا من أسرع الاقتصادات الناشئة على مستوى العالم، حيث تشير الإحصائيات إلى ارتفاع الناتج المحلي للإمارات عام 2014 الى1.47 تريليون درهم بارتفاع قدره 45مليار درهم عن عام 2013 لتصل نسبة النمو الى 3.2 %، ثم الى 1.58 تريليون درهم عام 2015 ، والى 1.8تريليون درهم عام 2016 ، محققا الاقتصاد الاماراتي نموا بنحو3.6% خلال 2015 ، مدعوما بالأداء القوي للقطاعات غير النفطية، الذي يعوض ضعف مستويات نشاط القطاع النفطي[1] .

[1] التقرير الاقتصادي السنوي 2016، الباب الثاني، **اداء الاقتصاد الوطني** ، صادر عن وزارة الاقتصاد لحكومة الامارات العربية المتحدة ، الاصدار 24 ، ابو ظبي، 2016،ص26 .

ISSN 2676-1513

اذ نلاحظ ان القطاعات غير النفطية نمت بالأسعار الحقيقية إلى 3.6 % في عام 2016 وهذه النتائج تحققت نتيجة الأداء الاقتصادي الجيد الذي حققته الدولة والتي من المتوقع ان يستمر خلال السنوات المقبلة، كما ان اتجاه الدولة نحو تبني سياسات مالية معاكسة للدورة الاقتصادية يحفز النمو الاقتصادي، وساعد على ذلك متانة اقتصاد الدولة وتوافر الفوائض والاحتياطيات المالية المتراكمة لديها، والتي أتاحت رغم تراجع الموارد النفطية تزايد الإنفاق الحكومي بنسبة تراوح بين 4.5 و 6% عن مستواه قبل انخفاض أسعار النفط حسب التقارير الدولية والإقليمية، الأمر الذي انعكس على حدوث نمو إيجابي لكل القطاعات غير النفطية خلال عام 2015 ومما يدعم الأداء الاقتصادي الجيد للدولة تطورات النشاط الاقتصادي العالمي، وتسارع وتيرة النمو الاقتصادي في بعض الأسواق الآسيوية والإفريقية الرئيسة التي تعد أسواقا مهمة لنشاط إعادة التصدير الذي يشكل نحو 40 % من إجمالي صادرات الدولة، كما ان استمرار وتيرة العمل بالمشروعات الاستراتيجية المهمة مثل مشروعات البنية التحتية والمشروعات الخاصة باستضافة الإمارات لفعاليات« إكسبو 2020» ، وتوسعة المطارات وشبكة قطار الاتحاد ووسائل النقل الجوي والبحري، بالإضافة إلى الطرق والمواصلات والمرافق السياحية، والبنية التحتية الإلكترونية، والعقارات والخدمات المالية والصناعة، ودعم الأنشطة القائمة على الاقتصاد المعرفي القائم على البحوث والابتكارات، واستحداث قطاعات جديدة كالاقتصاد الإسلامي، كما أن وزارة الاقتصاد تقوم حاليا بإعداد استراتيجية جديدة لقطاع الصناعة تتضمن تقديم التسهيلات الإدارية والتمويلية والتسويقية ومعالجة العقبات التي تعترض سبيل نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة، باعتبارها ركنا أساسيا لبلوغ الاقتصاد المعرفي القائم على البحوث والابتكار، كما انها تعمل حاليا على الانتهاء من ثلاثة قوانين ستسهم في تطوير القطاع الصناعي، هي مشروع القانون الاتحادي بشأن مكافحة الإغراق والتدابير التعويضية الوقائية، ومشروع قانون اتحادي بتعديل القانون الاتحادي رقم 17 لسنة 2002 بشأن تنظيم وحماية الملكية الصناعية لبراءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية، وأخيراً مشروع القانون الاتحادي لتعديل بعض أحكام القانون الاتحادي رقم 1 لسنة 1979 بشأن تنظيم الصناعة.[2]

وقد نجم عن تغيرات الأسعار العالمية للنفط التي تراجعت بنحو 49 % بين عامي 2014 و 2015 تراجع الإيرادات النفطية التي تسهم بالجزء الأكبر من الإيرادات العامة للدولة في العام 2015 مقارنة بالإيرادات النفطية المسجلة بالعام 2014 ، وقد اتجهت الدولة خلال عامي 2015 و 2016 نحو التركيز على ضبط وترشيد مستويات الإنفاق الحكومي الجاري مع استمرار الإنفاق على تنفيذ المشروعات الاستثمارية التي من شأنها حفز النمو وتعزيز حركة التنمية وزيادة مستويات التنويع الاقتصادي ودعم التنمية البشرية مستفيدة في ذلك من الفوائض المالية المتراكمة المتاحة لديها، ومن ثم ارتفع حجم الإنفاق الحكومي من172.4 مليار درهم عام 2014 إلى 179.0 مليار درهم عام 2015 بنسبة زيادة بلغت 3.8 % في حين تراجع الإنفاق الخاص من 633.2 مليار درهم عام

[2] نفس المرجع ،ص26 .

ISSN 2676-1513

2014 إلى 613.5 مليار درهم عام 2015 بنسبة تراجع بلغت 3.1 - %نتيجة اتجاه الأفراد والعائلات إلى ترشيد استخدام الدخول والحد من الإنفاق الاستهلاكي عبر شراء السيارات والسلع الاستهلاكية وزيادة الوعي بأهمية الادخار من خلال تجنيب جزء من الدخل للاستثمار عن طريق البنوك وغيرها من المشروعات، وكمحصلة لذلك تراجع حجم الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحقيقي من 805.6 مليار درهم عام 2014 إلى 792.5 مليار درهم عام 2015 بنسبة تراجع قدرها- 1.6 %، كما تراجعت نسبة الاستهلاك النهائي إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بين العامين من 70.6 %عام 2014 إلى 66.9 % عام 2015.[3]

اما معدل التضخم لأسعار المستهلك في الإمارات فقد بلغ 4.07 % خلال عام 2015 ، ليرتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك إلى 125.75مقارنة مع 120.84 خلال عام 2014 ، وارتفع معدل التضخم في الإمارات في شهر أغسطس 2016 بنسبة 0.5% مقارنة مع أغسطس 2015 ، وهو أدنى معدلات التضخم ، حيث وصلت نسبة الزيادة في التضخم خلال عام 2016 الى% 2.5، مقارنة بالفترة نفسها من عام 2015 وأشارت البيانات إلى ارتفاع الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك ليصل إلى 127.89 نقطة في أغسطس2016 ، مقابل 127.19 في أغسطس 2015 كما أشارت البيانات أن معدل التضخم تراجع في ثلاث إمارات هي رأس الخيمة وعجمان والفجيرة بنسب 1.7%و 0.5 % و 0.1 % على التوالي، بينما ارتفع في أبوظبي ودبي وأم القيوين والشارقة بنسب % 0.5 و 2.5 % و0.6 % و 0.3 % على التوالي، مسجلة أسعار مجموعة الأحذية والملابس أعلى ارتفاع بلغ 6 %خلال أغسطس 2016 مقارنة مع أغسطس 2015 ، تليها خدمات التعليم بنسبة 3.8 %وأسعار مجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز بنسبة2.7 % والأغذية والمشروبات بنسبة 1.7 %، والمطاعم والفنادق وخدمات الصحة بنسبة 0.5 % ، في المقابل سجلت أسعار خدمات النقل تراجعا كبيرا بلغ 1.12% ، كما تراجعت أسعار الاتصالات بنسبة 0.1 % والترويح والثقافة بنسبة 0.08 % وهذا الانخفاض في نسبة التضخم سينعكس إيجابا على الأفراد لأنه يعني انخفاض الأسعار، مما يساعد على رفع مستوى معيشة الأفراد كما انه سوف يشجع على مزيد من الاستثمارات لان المستثمر يكون اكثر ثقة باحتفاظه بقيمة الأموال التي استثمرها، مما يسهم في زيادة النمو الاقتصادي[4].

اذن نلاحظ ان دولة الإمارات تتمتع بعوامل الاستقرار الاقتصادي كما يتمتع مواطنيها والمقيمين بها بمستوى مرتفع من الرفاهة الاقتصادية والقدرات الشرائية العالية ، وكان إصدار القانون الاتحادي لحماية المستهلك بالعام 2006 أثره الكبير في التصدي للممارسات التجارية غير المشروعة التي تضر بالمستهلك ونشر الوعي الاستهلاكي وتعريف المستهلكين بحقوقهم وطرق المطالبة بها وتلقي شكاوي المستهلكين واتخاذ الإجراءات بشأنها ومراقبة حركة الأسعار

[3] نفس المرجع، ص ص26، 27
[4]نفس المرجع ،،ص27 .

ISSN 2676-1513

والحد من الارتفاعات غير المبررة وتحقيق مبدأ المنافسة ومحاربة الاحتكار، وعلى مدار السنوات الماضية أطلقت وزارة الاقتصاد المعنية بتفعيل القانون واللجنة العليا لحماية المستهلك عدد من المبادرات وأصدرت عدد من القرارات الاستراتيجية لتعزيز الممارسات التجارية السليمة ونشطت حملات المراقبة الدائمة للأسواق ونجحت في الحفاظ على استقرار الأسعار والسيطرة على معدلات التضخم على النحو المبين بالجدول التالي ، وأبقتها في نطاق السيطرة والحدود الآمنة النموذجية كما دعم هذا من الأداء المتوازن للأسواق بالدولة والحد من محاولات الاحتكار ودعم المنافسة ، مما انعكس على دعم القدرة الشرائية للمستهلكين وأسهم بدفع عجلة النمو الاقتصادي من خلال جذب الاستثمارات طويلة الأجل وزيادة معدلات الاقراض من جراء خفض تكلفة المشروعات[5].

ثانيا: لمحة عامة عن مؤشر سهولة اداء الاعمال.

يصدر مؤشر سهولة أداء الأعمال عن سلسلة تقارير ممارسة أنشطة الأعمال الصادرة عن مجموعة البنك الدولي منذ عام 2004 ، والذي يهدف الى توفير أساس موضوعي لفهم طبيعة البيئة الإجرائية لأنشطة الأعمال التجارية والعمل على تحسينها والارتقاء بها في مختلف أنحاء العالم، وذلك عبر قياس أثر عملية وضع اللوائح والإجراءات الحكومية على أنشطة الأعمال التجارية، من خلال جمع وتحليل البيانات الكمية والنوعية الشاملة للمقارنة بين بيانات اللوائح الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال فيما بين البلدان وعبر الزمن.

ويتيح التقرير مقاييس موضوعية للإجراءات الحكومية والتشريعات المنظمة لأنشطة الأعمال وتأثيرها على الشركات المحلية الصغيرة والمتوسطة الحجم على مدى دورة حياتها وإنفاذها في 189 بلداً، ويشجع التقرير على المنافسة نحو زيادة كفاءة الإجراءات الحكومية، ويتيح معايير قابلة للقياس من أجل الإصلاح، ويشكل مصدرا للمستثمرين والمسئولين والأكاديميين وغيرهم من الراغبين في الوقوف على آخر التطورات في مناخ الأعمال لكل بلد.

وتتيح قاعدة بيانات التقرير على شبكة الأنترنيت طائفة واسعة من البيانات الاقتصادية ، ويعرض التقرير هذه البيانات بطرق متنوعة ومفيدة لواضعي السياسات والمستثمرين والباحثين وغيرهم، وتستند ترتيبات التقرير إلى مقياس المسافة من الحدّ الأعلى للأداء .يتم تقييم كل اقتصاد من الاقتصادات ال 189 المحتسبة على أساس مدى اقتراب تنظيمات الأعمال الخاصة به من الممارسات الفضلى عالميا، كما يتيح التقرير أداة لمحاكاة الإصلاحات لمعرفة :كيف سيتغير الترتيب التصنيفي لبلد أو إقليم أو مدينة ما إذا قام بالإصلاحات؟.[6]

[5] احمد ماجد وندى الهاشمي، **دراسة اقتصاد الامارات مؤشرات ايجابية وريادة عالمية**، صادر عن وزارة الاقتصاد لدولة الامارات العربية المتحدة، ابوظبي، 2016 ، ص 27

[6] نشرة فصلية حول بيئة أداء الأعمال في الدول العربية لعام 2015، المؤسسة العربية لصمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، العدد الفصلي الرابع اكتوبر –ديسمبر 2014 الكويت ،ص 7

ISSN 2676-1513

وتخضع للقياس في هذا التقرير الإجراءات الحكومية التي تؤثر على 10 مراحل من حياة منشأة الأعمال، هي :بدء النشاط التجاري، واستخراج تراخيص البناء، الحصول على الكهرباء، وتسجيل الملكية، والحصول على الائتمان، وحماية المستثمرين، ودفع الضرائب، والتجارة عبر الحدود، وإنفاذ العقود، وأخيرا تصفية النشاط التجاري.[7]

ثالثا: وضعية الإمارات العربية المتحدة في مؤشر سهولة أداء الأعمال The ease of doing business index خلال الفترة 2008-2018

نلاحظ من خلال الجدول رقم (1) أن ترتيب الإمارات في مؤشر سهولة أداء الأعمال في تحسن منذ سنة 2007 إلى غاية سنة 2010 حيث تحسنت من الرتبة 77 إلى الرتبة 33 إلا أنها سنة 2011 تراجعت نوعا ما إلى الرتبة 40 ثم رجعت إلى التحسن ابتداءا من 2012 إلى غاية 2015 حيث احتلت الترتيب 29 ثم 26 ثم 23 ثم 22 على التوالي إلا أنها تراجعت عام 2016 بسبب ازمه انخفاض أسعار البترول التي أثرت على الأوضاع التجارية والاقتصادية في كافة الدول العربية بما فيها الإمارات ثم عادت الى التحسن في الترتيب بين 2017 و2018 محتلة الترتيب 26 و 21 على التوالي ، ليعرف عام 2018 احسن رتبة عرفتها الإمارات منذ وقت طويل مما يعكس تحسن الأوضاع الاقتصادية والمالية والنقدية فيها وذلك بتقدمها بـ 10 مراكز على المستوى العالمي بين 2016 - 2018 ، وجاءت ضمن أول خمس دول عالمية في ثلاثة محاور أساسية هي محور عدم تأثير دفع الضرائب على الأعمال، و محور استخراج تراخيص البناء ومحور توصيل الكهرباء، وذلك بسبب انخفاض الضرائب المفروضة على الأفراد والأعمال اذ أن الدولة لا تفرض أي ضرائب على الدخل كما تسهل الإجراءات اللازمة لإطلاق المشاريع الاستثمارية وتتمتع بديناميكية نظامها الضريبي نظرا لسهولة دفعها وضآلة حجمها وعدم وجود أية ضريبة على أرباح الشركات بالإضافة إلى تسهيل الإجراءات اللازمة للبدء بالمشروع والسماح للمستثمر الأجنبي بالملكية الكاملة للمشروع كما ساهم اصدار قانون الدين العام في خلق بيئة استثمارية جاذبة ومشجعة على استقطاب الاستثمارات الأجنبية وتعزيز النمو الاقتصادي.

كما تقدمت الإمارات في عدد من المحاور الأساسية أولها محور إنفاذ العقود حيث جاءت الدولة في المرتبة 18 عالميا عام 2016 و 12 عام 2017، كما تقدمت في مؤشر الحصول على الائتمان من الرتبة 97 عام 2016 الى الرتبة 90 عام 2017 بعد قيام الدولة بإنشاء اطار قانوني ينظم عمل المراكز الخاصة بالمعلومات الائتمانية، والزام المؤسسات المالية بتبادل المعلومات الائتمانية، مما أدى إلى تعزيز إجراءات الحصول على الائتمان، اما في مجال التجارة عبر الحدود انتقلت من الرتبة 101 عام 2016 إلى الرتبة 91 عام 2017 بعد اختصارها الوقت اللازم لعمليات التصدير والاستيراد عن طريق تبسيط إجراءات إعداد المستندات وبدء نظام جمركي جديد وشامل في مصالح الجمارك.

[7] تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2010،الصادر عن مجموعة لبنك االدولي ، ص3، متاح على:
www.doingbusiness.org

ISSN 2676-1513

أما عن ترتيب الإمارات في مؤشر تسوية حالات الإعسار فنلاحظ أنها انتقلت من الرتبة 91 إلى الرتبة 69 متقدمة بحوالي 22 مركزا بين سنتي 2016 و 2017 على التوالي مما يعكس مدى كفاءة الجهاز القضائي في الفصل في حالة وقوع أي نزاع تجاري بين طرفين أو أكثر او في حالات الإفلاس مثلا، واعتماد التطبيقات الإلكترونية لإجراءات المحاكم وتطوير الخدمات الذكية التي تتيح للمتقاضين تقديم ومتابعة طلباتهم إلكترونيا بشكل سهل وميسر، وسوف نتناول كل مؤشر فرعي على حدا فيما يلي:

جدول رقم (1) : ترتيب الامارات العربية المتحدة في مؤشر بيئة اداء الاعمال خلال الفترة 2007-2018.

السنوات	الترتيب عالميا	مؤشر بدء المشروع	مؤشر استخراج التراخيص	مؤشر توصيل الكهرباء	مؤشر تسجيل الممتلكات	مؤشر الحصول على الائتمان	مؤشر حماية المستثمر	مؤشر دفع الضرائب	مؤشر التجارة عبر الحدود	مؤشر تنفيذ العقود	مؤشر تسوية حالات الإعسار
2007	77	155		-	8		113		14		
2008	54	158	38	-	8	115	107	4	24	144	139
2009	46	113	41	-	11	68	113	4	14	145	141
2010	33	44	27	-	7	71	119	4	5	134	143
2011	40	46	26	-	4	72	120	5	3	134	143
2012	29	42	12	10	6	78	122	7	5	134	151
2013	26	22	13	7	12	83	128	1	5	104	101
2014	23	49	4	3	4	99	102	1	9	121	88
2015	22	58	4	4	4	89	43	1	8	121	92
2016	31	60	2	4	10	97	49	1	101	18	91
2017	26	53	4	4	11	101	9	1	85	25	104
2018	21	51	2	1	10	90	10	1	91	12	69

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير لسنوات مختلفة صادرة عن مجموعة البنك الدولي، متاح على http://www.doingbusiness.org// ، وبالاعتماد على تقارير لسنوات مختلفة الصادرة عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات حول سهولة أداء الأعمال في الدول العربية ، متاح على http://dhaman.net/ar/

رابعا: وضعية الامارات العربية المتحدة في المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة أداء الأعمال خلال الفترة 2008-2018 .

وسيتم توضيحه من خلال التطرق الى العديد من المؤشرات الفرعية فيما يلي:

ISSN 2676-1513

1- مؤشر بدء المشروع:ان عملية تأسيس الكيان القانوني للمؤسسة تعد من العوامل الحاكمة لبيئة اداء الأعمال في اي دولة لكونها اول خطوة عند اتخاذ قرار الاستثمار ، ويتكون مؤشر بدء النشاط من اربع مؤشرات فرعية ،وفي كل حالة من تلك الحالات فإن ارتفاع المؤشر يعبر عن صعوبة بدء وتأسيس الأعمال مما يعني ان المستثمر يواجه العديد من المعوقات والقيود المفروضة مثل التكلفة والتأخير والتعقيدات الاجرائية ، وعدد قليل من المستثمرين سوف يتمكنون من تنفيذ هذه الإجراءات والمتطلبات وتحمل تلك التكاليف. [8]

ومنه يتضح من خلال الجدول رقم(2) ان ترتيب الامارات العربية المتحدة في هذا المؤشر الفرعي تحسن كثيرا في الترتيب العالمي من الرتبة 158 عام 2008 الى الرتبة 22 عام 2013 الا انه عام 2014 تراجعت الامارات في الترتيب بـ 27 رتبة مقارنة بعام 2013 واستمرت في التراجع الى غاية 2016 في الوقت الذي صادف الازمة النفطية وعادت الى التحسن بين 2017 و 2018 محتلة الترتيب 53 و 51 على التوالي.

وتحصلت الامارات على درجة 91.16 عام 2018 مما يعني انها على مسافة 8.84 نقطة مئوية من الحد الاعلى للاداء حسب دليل المؤشر، متراجعة تراجع طفيف مقارنة بسنة 2017 اين تحصلت على 91.21 درجة مما يعني انها كانت على مسافة 8.79 نقطة مئوية من الحد الاعلى وهذا ما يعكس نسبة التغيير في مقياس المسافة من الحد الأعلى للأداء بين السنتين بـ 0.05 ٪، وقد تحسنت درجة الامارات في بدء المشروع في مقياس المسافة من الحد الاعلى للاداء منذ 2015 كما هو موضح في الجدول (2) بدرجة 89.97 درجة.

ويتضح من متابعة قيم مكونات المؤشر الفرعي بدء المشروع في الامارات العربية المتحدة خلال الفترة 2008-2018 بالنسبة لعدد الاجراءات المطلوبة لتسجيل الشركة انه تم اختصار عدد الاجراءات من 11 اجراء عام 2008 الى حوالي 4.5 اجراء عامي 2017و2018 مستمرة في اختصار الاجراءات من 11 الى 8 الى 7 ثم 6 اجراءات الى ان وصلت الى العدد 4.5 اجراء، اما بالنسبة للفترة الزمنية اللازمة لانجاز هذه الاجراءات فان اجمالي عدد الايام اللازمة لتسجيل احدى الشركات تحسن تحسنا ملحوظا من 62 يوم عام 2008 الى 8 ايام ضرورية لاستفاء الشركة احد الإجراءات باقل قدر من المتابعة مع الهيئات والمصالح الحكومية ودون أية تكاليف إضافية.

اما بالنسبة لتكلفة انجاز هذه الاجراءات فتحسب كنسبة من نصيب الفرد من الدخل القومي في الامارات شاملة جميع الرسوم الرسمية والرسوم المتعلقة بالخدمات القانونية او المهنية اذا كان ذلك مطلوبا بموجب القانون ، وكقد انت هذه التكلفة مرتفعة عام 2008 حيث قدرت بـ36.9 % وبدأت في الانخفاض تدريجيا عام 2009 الى

[8] نشرة فصلية حول بيئة اداء الاعمال في الدول العربية لسنة 2013، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، العدد الفصلي الرابع،الكويت، 2012، ص 10

ISSN 2676-1513

13.4 % ثم 6.2 % و 6.4 و5.6 % ما بين 2010 و 2011و 2012 على التوالي ثم زادت زيادة طفيفة عام 2013 مقدرة بـ 6 %، ثم رجعت نسبة التكلفة إلى الارتفاع الذي شهدته في 2009 مقدرة بـ 13% و 13.4 % عامي 2017 و2018 على التوالي .

اما الحد الادنى لرأس المال المطلوب كنسبة من متوسط دخل الفرد لتأسيس الشركة في الامارات كان دون الحد الادنى خلال 2010-2018 مقارنة بسنتي 2008 و 2009 اين كان 312.4 و 311.9 % .

جدول رقم (2) : مؤشر بدء المشروع في الامارات خلال الفترة 2008-2018.

السنوات	الترتيب عالميا	مقياس المسافة من الحد الاعلى للاداء	الاجراءات (العدد)	الزمن (الايام)	التكلفة (نسبة من دخل الفرد)	الحد الادنى من رأس المال (نسبة من دخل الفرد)
2008	158	-	11	62	36.9	312.4
2009	113	-	8	17	13.4	311.9
2010	44	-	8	15	6.2	0
2011	46	-	8	15	6.4	0
2012	42	-	7	13	5.6	0
2013	22	-	6	8	6	0
2014	49	-	-	-	-	-
2015	58	89.97	6	8	6.3	0
2016	60	89.98	6	8	6.2	0
2017	53	91.21	4.5	8.5	13	0
2018	51	91.16	4.5	8.5	13.4	0

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير لسنوات مختلفة صادرة عن مجموعة البنك الدولي، متاح على http://www.doingbusiness.org// ، وبالاعتماد على تقارير لسنوات مختلفة الصادرة عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات حول سهولة أداء الأعمال في الدول العربية ، متاح على /http://dhaman.net/ar

2- مؤشر استخراج تراخيص البناء: من خلال الجدول رقم (3) نلاحظ ان ترتيب الامارات العربية المتحدة عالميا في مؤشر اسخراج تراخيص البناء خلال الفترة 2008-2018 عرف تحسنا كبيرا من الرتبة 38 عام 2008 و41 عام 2009 الى الرتبة الثانية بين عامي 2016 و 2018 ، مما يعكس مدى مرونة استصدار تراخيص بناء وتشييد مبنى تجاري لممارسة نشاط مشروع صغير او متوسط الحجم وقلة الاجراءات الحكومية والاجراءات البيروقراطية ذات الصلة بدورة حياة منشآت الاعمال الاماراتية.

ISSN 2676-1513

وتحصلت الامارات على درجة 86.38 عام 2018 مما يعني انها على مسافة 13.62 نقطة مئوية من الحد الاعلى للاداء ، متحسنة مقارنة بسنة 2017 اين تحصلت على 82.93 درجة مما يعني انها كانت على مسافة 17.07نقطة مئوية من الحد الاعلى وهذا ما يعكس نسبة التغيير في مقياس المسافة من الحد الأعلى للأداء بين السنتين بـ 3.45 ٪، وقد تراجعت درجة الامارات في مؤشر استخراج تراخيص البناء في مقياس المسافة من الحد الاعلى للاداء بعد 2015 كما هو موضح في الجدول من درجة 91.22 درجة اين كانت على مقربة 8.78 نقطة مئوية من الحد الاعلى للاداء.

ويتضح من متابعة قيم مكونات المؤشر الفرعي استخراج تراخيص البناء في الامارات العربية المتحدة خلال الفترة 2008-2018 بالنسبة لعدد الاجراءات المطلوبة لاستخراج تراخيص البناء انها قلت من 21 اجراء عامي 2008 و 2009 الى 17 اجراء عامي 2010 و2011 و 14 اجراء عامي 2012 و2013 ثم الى 10 اجراءات عام 2015 و 8 اجراءات عام 2016 الا ان عد الاجراءات زاد عامي 2017 و 2018 الى 11 و14 اجراء على التوالي .

اما الفترة الزمنية اللازمة لاستصدار تراخيص البناء فهي الاخرى عرفت تحسنا من 125 يوم عامي 2008 و2009 الى 64 يوم خلال عامي 2010 و 2011 و 46 يوم خلال 2012 و2013 وظلت في التناقص الى غاية 2016 اين حددت بـ 43.5 يوم ثم زاد بعدها عدد ايام الفترة التي تسمح باستصدار تراخيص البناء الى 49 و50.5 يوم خلال 2017 و 2018 .

اما عن التكلفة الرسمية لانجاز اجراءات استصدار تلك التراخيص (دون اية رسوم غير رسمية) بما في ذلك الاشعارات والمستندات المطلوبة لاستصدار كافة تراخيص مرافق البنية التحتية المتعلقة بتوصيل المياه والصرف الصحي والكهرباء والاتصالات فكانت سنتي 2015 و2016 هي الافضل بنسبة تكلفة 0.2 % ثم سنتي 2008 و 2009 بنسبة 1.5 %ثم 2017 و 2018 بنسبة 2.3 % وعرفت سنة 2011 اكبر نسبة تكاليف لاستخراج تراخيص البناء بـ 35.8 %.

جدول رقم (3) : مؤشر استخراج تراخيص البناء في الامارات خلال الفترة 2008-2018.

ISSN 2676-1513

السنوات	الترتيب عالميا	مقياس المسافة من الحد الاعلى للاداء	الاجراءات (العدد)	الزمن (الايام)	التكلفة (نسبة من دخل الفرد)	مؤشر مراقبة الجودة بناء (0-15)
2008	38	–	21	125	1.5	–
2009	41	–	21	125	1.5	–
2010	27	–	17	64	30.7	–
2011	26	–	17	64	35.8	–
2012	12	–	14	46	5.2	–
2013	13	–	14	46	9.2	–
2014	4	–	–	–	–	–
2015	4	91.22	10	44	0.2	–
2016	2	88.79	8	43.5	0.2	11
2017	4	82.93	11	49	2.3	13
2018	2	86.38	14	50.5	2.3	15

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير لسنوات مختلفة صادرة عن مجموعة البنك الدولي، متاح على http://www.doingbusiness.org// ، وبالاعتماد على تقارير لسنوات مختلفة الصادرة عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات حول سهولة أداء الأعمال في الدول العربية ، متاح على /http://dhaman.net/ar

3 – مؤشر الحصول على الكهرباء : نلاحظ من خلال الجدول رقم (5) ان ترتيب الامارات العربية المتحدة عالميا في مؤشر الحصول على الكهرباء في تحسن مستمر من الرتبة 10 عام 2012 الى الرتبة الأولى عام 2018 ، وهذا امر جيد بالنسبة للإمارات العربية المتحدة لأن خدمة توصيل الطاقة الكهربائية بالتوازي مع غيرها من خدمات البنية التحتية مثل التزود بالمياه والوقود وتعبيد الطرق وشبكات الاتصالات من الخدمات الضرورية التي بدونها لا يمكن للمشاريع بكافة أنواعها البدء في ممارسة أنشطتها والاستمرار فيها .

وتحصلت الامارات على درجة 99.92 عام 2018 مما يعني انها على مسافة 0.08 نقطة مئوية من الحد الاعلى للاداء، متحسنة مقارنة بسنة 2017 اين تحصلت على 98.84 درجة مما يعني انها كانت على مسافة 1.16 نقطة مئوية من الحد الاعلى وهذا ما يعكس نسبة التغيير في مقياس المسافة من الحدّ الأعلى للأداء بين السنتين ب1.08 ٪، وقد تراجعت درجة الامارات في مؤشر الحصول على الكهرباء في مقياس المسافة من الحد الاعلى للاداء بعد 2015 كما هو موضح في الجدول من درجة 97.44 درجة اين كانت على مقربة 2.56 نقطة مئوية من الحد الاعلى للاداء الى 95.28 درجة عام 2016.

ISSN 2676-1513

ويتضح من متابعة قيم مكونات المؤشر الفرعي توصيل الكهرباء خلال الفترة 2012-2018 بالنسبة لعدد الاجراءات اللازمة لتسجيل وتنظيم عمليات توصيل التيار انه تم اختصار الاجراءات من 4 اجراءات بين 2012 و 2013 الى 2 اجراء عام 2018 مما يقلل من عدد مرات تردد العميل على الشركة توزيع الكهرباء ويساعد في تحديد الاختناقات في عملية توصيل التيار الكهربائي، كذلك بالنسبة للوقت المستغرق لتوصيل الكهرباء شهد تحسنا من 55 يوم عام 2012 الى 10 ايام سنة 2018 .

وبالنسبة لتكلفة توصيل التيار الكهربائي الذي يحسب كنسبة من متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي السنوي فزاد الى 52.2% عام 2018 مقارنة بـ 15 % اين عرفت افضل نسبة للتكاليف من متوسط الدخل القومي للفرد منذ سنة 2012.

جدول رقم (4): وضعية الامارات في مؤشر الحصول على الكهرباء خلال الفترة 2012-2018.

السنوات	الترتيب عالميا	مقياس المسافة من الحد الاعلى للاداء	الاجراءات (العدد)	الزمن (الايام)	التكلفة (نسبة من متوسط الدخل القومي للفرد)
2012	10	–	4	55	15
2013	7	–	4	40	19.3
2014	3	–	–	–	–
2015	4	97.44	3	35	24.2
2016	4	95.28	3	32	24
2017	4	98.84	3	28	24.7
2018	1	99.92	2	10	52.2

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير لسنوات مختلفة صادرة عن مجموعة البنك الدولي، متاح على http://www.doingbusiness.org// ، وبالاعتماد على تقارير لسنوات مختلفة الصادرة عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات حول سهولة أداء الأعمال في الدول العربية ، متاح على /http://dhaman.net/ar

3- مؤشر تسجيل الملكية: نلاحظ من خلال الجدول رقم (5) ان الامارات العربية المتحدة حضيت بوضع افضل نسبيا في مؤشر تسجيل الممتلكات عالميا بين الفترة 2008 -2018 ، حيث جاءت في مراتب متقدمة محتلة الرتبة 8 و 11 عالميا خلال 2008 و 2009 على التوالي ثم تقدمت في الترتيب الى الرتبة 4 بين 2014 و 2015 الا انها تراجعت الى الرتبة 10 و11 خلال 2018 و 2017 على التوالي وهذا ما حفز لجوء المستثمرين الأجانب الى الامارات لأنها تسهل له عملية الحصول على التمويل بضمانها ذلك لان

ISSN 2676-1513

المصارف تفضل حيازتها لصعوبة نقلها او اخفائها كضمانات مقابل منح القروض، كما ان تسجيل الملكية العقارية يؤثر ايجابا في قيم الأراضي واستثماراتها.

وقد تحصلت الامارات على درجة 90.02 عام 2018 مما يعني انها على مسافة 9.98 نقطة مئوية من الحد الاعلى للاداء ، متراجعة مقارنة بسنة 2017 اين تحصلت على 90.04 درجة مما يعني انها كانت على مسافة 9.96 نقطة مئوية من الحد الاعلى وهذا ما يعكس نسبة التغيير في مقياس المسافة من الحدّ الأعلى للأداء بين السنتين ب0.02 ٪، وقد تراجعت درجة الامارات في مؤشر تسجيل الملكية في مقياس المسافة من الحد الاعلى للاداء بعد 2015 كما هو موضح في الجدول من درجة 96.66 درجة اين كانت على مقربة 3.43 نقطة مئوية من الحد الاعلى للاداء الى 89.23 درجة عام 2016.

ويتضح من متابعة قيم مكونات المؤشر الفرعي تسجيل الممتلكات خلال الفترة 2008-2018 بالنسبة لعدد الاجراءات المطلوبة لتسجيل او نقل ملكية الاصل العقاري تقلص الى اجراء واحد خلال 2011 و 2012 مقارنة بثلاث اجراءات عامي 2008 و 2009 ، ومنذ 2013 تراجع الترتيب بمركز واحد وزاد اجراء الى غاية 2018 ليصبح اجراءان اثنان لتسجيل ملكية الاصل العقاري مما يدل على التعامل الذي يحدث بين الشركة المشترية او البائعة او وكلائها ، او بين العقار نفسه مع اطراف خارجية من ضمنها هيآت ومصالح حكومية ومفتشون وموظفو التوثيق والشهر العقاري والمحامون، وبالنسبة للوقت المستغرق لانهاء اجراءات التسجيل فتم اختصارها في يوم ونصف منذ 2016 -2018 بعد ان كانت 10 ايام عام 2010 و 6 ايام عامي 2008 و 2009.

اما التكلفة الرسمية لانجاز اجراءات تسجيل او نقل ملكية العقار فكانت سنوات 2015 الى غاية 2018 الافضل بنسبة 0.2%، بعدما كانت تتراوح بين 2 و 2.3 % وهو ما يعكس كفاءة وفعالية نظام تسجيل الملكيات العقارية المعمول بها في الامارات .

جدول رقم(5) : وضعية الامارات العربية المتحدة في مؤشر تسجيل الملكية خلال الفترة 2008-2018.

ISSN 2676-1513

السنوات	الترتيب عالميا	مقياس المسافة من الحد الاعلى للاداء	الاجراءات (العدد)	الزمن (الايام)	التكلفة (نسبة من قيمة العقار)	مؤشر جودة ادارة الاراضي(0-30)
2008	8	-	3	6	2	-
2009	11	-	3	6	2	-
2010	7	-	1	2	2	-
2011	4	-	1	2	2	-
2012	6	-	1	2	2	-
2013	12	-	2	10	2.3	-
2014	4	-	-	-	-	-
2015	4	96.66	2	2	0.2	-
2016	10	89.23	2	1.5	0.2	20
2017	11	90.04	2	1.5	0.2	21
2018	10	90.02	2	1.5	0.2	21

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير لسنوات مختلفة صادرة عن مجموعة البنك الدولي، متاح على http://www.doingbusiness.org// ، وبالاعتماد على تقارير لسنوات مختلفة الصادرة عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات حول سهولة أداء الأعمال في الدول العربية ، متاح على http://dhaman.net/ar/

5- مؤشر الحصول على الائتمان : نلاحظ من خلال الجدول رقم (6) ان ترتيب الامارات العربية المتحدة في مؤشر الحصول على الائتمان متأخر نوعا ما مقارنة بالمؤشرات السابقة ويشهد تذبذبا بين سنة واخرى ، حيث احتلت الامارات الترتيب 115 عام 2008 ثم تحسنت بـ 47 مركز عام 2009 محتلة الترتيب 68 وتراجعت من 2010 الى غاية 2014 من الترتيب 71 الى الرتبة 99 ثم تحسنت بعد ذلك الى الرتبة 89 عام 2015 والرتبة 90 عام 2018 بعد تراجع طفيف عامي 2016 و 2017، وهذا يدل على انه يصعب في الامارات الحصول على الائتمان اللازم للمشاريع مما يصعب نوعا ما تمويل العمليات التشغيلية والتوسعية بالرغم من انشاء الإمارات العربية المتحدة إطارا قانونيا ينظم عمل المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية، وإلزام المؤسسات المالية بتبادل المعلومات الائتمانية كالية لتعزيز إجراءات الحصول على الائتمان.

وقد حصلت الامارات على درجة 50 عام 2018 مما يعني انها على مسافة 50 نقطة مئوية من الحد الاعلى للاداء ، متحسنة مقارنة بسنة 2017 اين تحصلت على 45 درجة مما يعني انها كانت على مسافة 55 نقطة مئوية من الحد الاعلى وهذا ما يعكس نسبة التغيير في مقياس المسافة من الحدّ الأعلى للأداء بين السنتين بـ 5 ٪، وقد

ISSN 2676-1513

تحسنت درجة الامارات في هذا المؤشر في مقياس المسافة من الحد الاعلى للاداء منذ 2015 كما هو موضح في الجدول من 45 الى الدرجة 50 عام 2018.

ويتضح من متابعة قيم مكونات المؤشر الفرعي الحصول على الائتمان خلال الفترة 2008-2018 بالنسبة لمؤشر قوة الحقوق القانونية الذي يقيس الدرجة التي تحمي بها قوانين الضمانات والافلاس حقوق لمقترضين والمقرضين مما يسهل عملية الاقراض وتتراوح قيمة المؤشر من 0 الى 12 وكلما كانت النقطة اعلى دل ذلك على ان قوانين الضمانات والإفلاس مصممة بشكل افضل لتوسيع نطاق القدرة على الحصول على الائتمان.[9]

ومن خلال تتبع درجات هذا المؤشر لسنوات مختلفة اتضح لنا ان قوانين الضمانات والافلاس ليست مصممة بشكل جيد لكي توسع نطاق القدرة على الحصول على الائتمان في الامارات العربية المتحدة وتراوحت هذه الدرجات بين 2 -4 لتكون السنوات من 2009-2013 هي الافضل بالحصول على 4 درجات.

اما بالنسبة لمؤشر عمق المعلومات الائتمانية ، والذي يقيس القواعد التي تؤثر على نطاق ومدى توافر ونوعية المعلومات الائتمانية المتاحة عن طريق السجلات والمكاتب العامة او الخاصة للمعلومات الائتمانية ، والذي يتراوح قيمه بين 0-8 حيث انه كلما كانت الدرجة اعلى كلما تبين توافر قدر اكبر من المعلومات الائتمانية اما عن طريق مكتب عام او خاص للمعلومات الائتمانية بما يسهل عملية الاقراض ،[10] تبين من درجات هذا المؤشر ان الامارات العربية المتحدة تتوفر فيها اكبر قدر من المعلومات الائتمانية خاصة في السنوات الاخيرة من 2015-2018 بحصولها على درجات 7 و 8 من اصل 8 متحسنة على السنوات السابقة من 2008- 2013 حيث تراوحت درجات المؤشر بين 2-5، وهذا التنقيط يوضح امكانية سهولة الاقراض.

وفيما يخص مؤشر تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين) يتضح ان نسبة التغطية متذبذبة تراوحت بين 1.4 و 9 % وعرفت سنة 2012 افضل نسبة تغطية السجلات العامة للمعلومت الائتمانية مما يوضح عدد الافراد والشركات المسجلة في احد المكاتب العامة للمعلومات الائتمانية التي تحتوي على معلومت حالية عن تاريخ السداد والديون المدفوعة او الائتمان القائم (غير المسدد)، اما مؤشر تغطية المكاتب الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين) فتراوحت نسبة التغطية بين 0-54.5% وعرفت سنة 2018 افضل نسبة تغطية منذ 2008 مما يعكس عدد الافراد والشركات المسجلة في المكاتب الخاصة للمعلومات الائتمانية التي تحتوي على معلومات حالية عن تاريخ السداد والديون غير المدفوعة .

[9] نشرة فصلية حول بيئة اداء الاعمال في الدول العربية لسنة 2015، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، العدد الفصلي الرابع،الكويت، 2014، ص 18.
[10] نفس المرجع، ص 18.

ISSN 2676-1513

جدول رقم (6): وضعية الامارات العربية المحدة في مؤشر الحصول على الائتمان خلال الفترة 2008-2018.

السنوات	الترتيب عالميا	مقياس المسافة من الحد الاعلى للاداء	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-12)	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-8)	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	تغطية المكاتب الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)
2008	115	-	3	2	1.4	0
2009	68	-	4	5	6.5	7.7
2010	71	-	4	5	7.3	12.6
2011	72	-	4	5	8.4	17.7
2012	78	-	4	5	9	29.2
2013	83	-	4	5	5.9	31.7
2014	99	-	-	-	-	-
2015	89	45	2	7	6.8	28.3
2016	97	45	2	7	7.7	37.4
2017	101	45	2	7	8.9	53.8
2018	90	50	2	8	8.8	54.5

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير لسنوات مختلفة صادرة عن مجموعة البنك الدولي، متاح على http://www.doingbusiness.org// ، وبالاعتماد على تقارير لسنوات مختلفة الصادرة عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات حول سهولة أداء الأعمال في الدول العربية ، متاح على /http://dhaman.net/ar

6- مؤشر حماية المستثمرين الاقلية : يقيس مؤشر حماية المستثمرين الاقلية مدى قوة حماية المساهمين من مالكي حصص الاقلية ضد قيام المديرين واعضاء مجالس الادارات باساءة استخدام الاصول لتحقيق مكاسب شخصية لمجموعة من

الدول، وتتراوح قيمة غالبية المؤشرات الفرعية بين 0-10 حيث ان القيم الاعلى تشير الى اداء ايجابي والعكس .[11]

ويتضح من خلال الجدول رقم (7) ان الامارات تحصلت على درجة 75.00 خلال سنتي 2017 و 2018 مما يعني انها على مسافة 25 نقطة مئوية من الحد الاعلى للاداء، وقد تحسنت درجة الامارات في مؤشر حماية المستثمرين في مقياس المسافة من الحد الأعلى للأداء منذ 2016 كما هو موضح في الجدول بدرجة 60.00 اين كانت على مقربة 40 نقطة مئوية من الحد الأعلى للأداء بعد تراجع طفيف مسها بعد 2015 بنسبة تغير 0.83 %.

[11] نفس المرجع السابق، 19.

ISSN 2676-1513

ويتضح من متابعة قيم مكونات المؤشر الفرعي حماية المستثمرين الاقلية في الامارات العربية المتحدة خلال الفترة 2008-2018 بالنسبة لمؤشر قوة حماية المستثمرين الاقلية الذي يعتبر حاصل جمع كل من متوسط مؤشر انظمة نطاق تضارب المصالح ومؤشر نطاق الحوكمة وحقوق المساهمين انها في تحسن مقارنة بسنة 2008 اين كانت 4.3 الى غاية 2013 ، حيث وصلت قيمة المؤشر الى 6 عامي 2015 و 2016.

وفيما يخص مؤشر انظمة نطاق تضارب المصالح الذي يعتبر حاصل جمع كل من متوسط مؤشر نطاق الافصاح ومؤشر نطاق المسؤولية اعضاء مجلس الادارة ومؤشر سهولة قيام المساهمين باقامة الدعاوى فان الامارات العربية المتحدة حققت 7.3 من 10 خلال سنتي 2015-2016.

اما مؤشر نطاق الافصاح فهو يتألف من خمس مكونات هي الشخصية الاعتبارية التي تكون موافقتها كافية من الناحية القانونية لاتمام صفقة ما وعما اذا كان يشترط الافصاح المباشر عن تلك الصفقة وكذلك اشتراط الافصاح عن تعارض المصالح من عدمه وقيام هيئة خارجية بمراجع الصفقة قبل اتمامها نلاحظ ان الامارات العربية المتحدة حققت 10 من 10 في هذا المؤشر منذ 2015-2018 متحسنة بـ6 درجات مقارنة بالفترة 2008-2014 اين بلغت 4.

وفي مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة نجدها ايضا تحسنت في التصنيف من 7 من 10 خلال 2008-2014 الى 9 من 10 خلال 2015-2018 مما يعكس قدرة المساهمين على تحميل الإدارة مسؤولية الاضرار التي الحقتها الصفقة وامكانية اصدار حكم قضائي بابطال الصفقة لصالح أي مدع من المساهمين وكذا إمكانية إجبار الإدارة على دفع تعويضات عن الاضرار التي لحقت بالشركة ورد الارباح التي جنتها وإمكانية معاقبة الادارة بالسجن والغرامة وامكانية المدعين من المساهمين المقاضاة بصورة مباشرة او غير مباشرة بسبب الاضرار التي الحقتها الصفقة بهذه الشركة .

اما بالنسبة لمؤشر سهولة قيام المساهمين باقامة الدعاوي فتراوحت بين 2 -4 من 10 ، وتعتبر سنتي 2017 - 2018 هي الافضل بـ 4 درجات ، بعد ان كانت بين سنتي 2015-2016 بـ 3 درجات و بين 2009-2013 بدرجتان ، ويتألف هذا المؤشر من ستة مكونات تتمثل في المستندات المتاحة للمدعين من المساهمين من جانب المدعى عليه والشهود اثناء المحاكمة ،وامكانية استجواب ومناقشة المدعى عليه والشهود بصورة مباشرة اثناء المحاكمة والحصول من المعي عليه على مجموعات من المستندات ذات الصلة وصلاحيات المساهمين الذين بحوزتهم 10 % او اقل من عدد اسهم الشركة المطالبة بالاستعانة بمفتش حكومي للتحقيق في الصفقة بين الشركتين المشترية

ISSN 2676-1513

والبائعة والتحقيق بشأنها دون اقامة دعوى في المحكمة وصلاحيات المساهمين الذين بحوزتهم 10 % او اقل من عدد اسهم الشركة ومستوى الادلة المطلوب للدعاوي. [12]

وفي مؤشر نطاق الحوكمة وحقوق المساهمين فيتضح ان الامارات العربية المتحدة تصنيفها متراجع نوعا من حيث قدر بـ اقل من 5 من 10 بين 2015-2016، وحقوق المساهمين الافضل بـ6 درجات بين 2017-2018 بعد ان كانت 4 درجات عام 2016.

وبالنسبة لمؤشر الشفافية في الشركات جاءت الامارات بـ 5 درجات عام 2015 من اصل 9 درجات و 3.5 في مؤشر قوة الهيكل الاداري.

جدول رقم (7): مؤشر حماية المستثمرين الاقلية في الامارات خلال الفترة 2008-2018.

السنوات	الرتيب عالميا	مقياس المسافة من الحد الاعلى للاداء	مؤشر قوة حماية المستثمرين الاقلية (0-10)	مؤشر نطاق الافصاح (0-10)	مؤشر قوة الهيكل الاداري (0-10.5)
2008	107	-	4.3	4	-
2009	113	-	4.3	4	-
2010	119	-	4.3	4	-
2011	120	-	4.3	4	-
2012	122	-	4.3	4	-
2013	128	-	4.3	4	-
2014	102	-	-	-	-
2015	43	60.83	6.1	10	3.5
2016	49	60	6	10	-
2017	9	75	-	10	-
2018	10	75	-	10	-
السنوات	مؤشر نطاق مسؤولية اعضاء مجلس الادارة (0-10)	سهولة قيام المساهمين باقامة الدعاوى (	مؤشر نطاق الحوكمة وحقوق المساهمين	مؤشر نطاق الشفافية في الشركات (0-9)	
2008	7	-	2	-	
2009	7	2	-	-	
2010	7	2	-	-	
2011	7	2	-	-	
2012	7	2	-	-	
2013	7	2	-	-	
2014	-	-	-	-	
2015	9	3	4.8	5	
2016	9	3	4.7	-	
2017	9	4	-	-	
2018	9	4	-	-	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير لسنوات مختلفة صادرة عن مجموعة البنك الدولي، متاح على http://www.doingbusiness.org// ، وبالاعتماد على تقارير لسنوات مختلفة الصادرة عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات حول سهولة أداء الأعمال في الدول العربية ، متاح على http://dhaman.net/ar/

7- مؤشر دفع الضرائب: من خلال الجدول رقم (8) نلاحظ ان ترتيب الامارات العربية المتحدة في مؤشر دفع الضرائب في تحسن منذ سنة 2012 ،حيث تحسن بـ 6 مراكز من المركز 7 الى المركز الاول بين 2013-2018

[12] نفس المرجع، ص19.

ISSN 2676-1513

بمقياس مسافة 99.44 من الحد الاعلى للاداء ، مما يعكس مدى مرونة أنظمة تحصيل الضرائب المفروضة والسياسة الضريبية المعمول بها في الامارات من خلال تقييم المعدلات المفروضة وآليات السداد الإدارية والإجرائية.

يتضح من متابعة قيم مكونات المؤشر الفرعي دفع الضرائب في الامارات خلال الفترة 2008-2018 بالنسبة لعدد مدفوعات الضرائب سنوياً ان في الامارات يتردد المستثمر على السلطات المعنية لسداد الضرائب المستحقة والاشتراكات الالزامية خلال السنة حوالي 4 مرات منذ 2013 -2018 متقلصة مقارنة بالفتر 2008-2012 اين كان عدد المدفوعات يتم 14 مرة في العام، اما عن الوقت المستغرق للتعامل مع السلطات الضريبية في مجال اعداد ملف المحاسبة الضريبية وسداد كل من ضريبة ارباح الشركات وضريبة المبيعات (القيمة المضافة) واشتراكات شبكة الامان الاجتماعي بما في ذلك الضرائب على الاجور والرواتب الخاصة بالعاملين بالشركة فتكون في غضون 12 ساعة سنويا .

اما مؤشر نسبة اجمالي الضرائب والاشتراكات الالزامية المستحقة الدفع من اجمالي الارباح التجارية فكانت سنوات 2008-2013 هي الافضل مقارنة بالسنوات اللاحقة بها اين بلغت 14.8 و15.9 % .

جدول رقم (8) مؤشر دفع الضرائب في الامارات خلال الفترة 2008-2018.

السنوات	الترتيب عالميا	مقياس المسافة من الحد الاعلى للاداء	المدفوعات (العدد)	الوقت (عدد الساعات سنويا)	اجمالي سعر الضريبة (% من الارباح)
2008	4	–	14	12	14.4
2009	4	–	14	12	14.4
2010	4	–	14	12	14.1
2011	5	–	14	12	14.1
2012	7	–	14	12	14.1
2013	1	–	4	12	14.1
2014	1	–	–	–	–
2015	1	99.44	4	12	14.8
2016	1	99.44	4	12	15.9
2017	1	99.44	4	12	15.9
2018	1	99.44	4	12	15.9

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير لسنوات مختلفة صادرة عن مجموعة البنك الدولي، متاح على http://www.doingbusiness.org// ، وبالاعتماد على تقارير لسنوات مختلفة الصادرة عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات حول سهولة أداء الأعمال في الدول العربية ، متاح على http://dhaman.net/ar/

ISSN 2676-1513

8 – مؤشر التجارة عبر الحدود: من خلال الجدول رقم (9) نلاحظ ان ترتيب الامارات العربية المتحد في مؤشر التجارة عبر الحدود تحسن من المركز 24 عالميا عام 2008 الى المركز 14 عام 2009، ثم الى المركز 5 و 3 بين 2010-2013 ، ثم تراجع الى الرتبة 9 و 8 بين 2014 و 2015 مستمرا في الراجع الى غاية احتلالها الترتيب 101 اي تراجعت بـ93 مركز عام 2016 ثم عاودت التحسن الى الرتبة 85 عام 2017، وهذا يعود الى ان الإمارات العربية المتحدة قامت بتبسيط إجراءات إعداد المستندات، وتخفيض الوقت اللازم للتجارة عبر الحدود من خلال تطبيق نظام مرسال 2 الذي يعد نظام جمركي شامل في مصلحة جمارك دبي.

وتحصلت الامارات على درجة 71.50 خلال سنتي 2017 و 2018 مما يعني انها على مسافة 28.5 نقطة مئوية من الحد الاعلى للاداء ، ، وقد تحسنت درجة الامارات في مؤشر التجارة عبر الحدود في مقياس المسافة من الحد الاعلى للاداء منذ 2016 كما هو موضح في الجدول رقم (5-8) بدرجة 66.27 اين كانت على مقربة 33.73 نقطة مئوية من الحد الاعلى للاداء بعد تراجع مسها بعد 2015 بنسبة حيث كانت درجة تصنيفها 91.46 اين كانت على مقربة 8.54 من الحد الاعلى للاداء .

يتضح من متابعة قيم مكونات المؤشر الفرعي التجارة عبر الحدود في الامارات خلال الفترة 2008-2017 بالنسبة لعدد الوثائق المطلوبة للتصدير نلاحظ انها تزايدت من متوسط حوالي 4 وثائق ابين 2008-2015 الى 38 وثيقة عام 2016 و178 وثيقة عام 2017 رغم تقلص الوقت اللازم للصتدير الى 6 ايام بعد ان كان 13 يوم عام 2008، وتحسن تكلفة التصدير عام 2017 الى 462 دولار لكل شحنه بعد ان كانت 630-650 دولار خلال السنوات 2012-2016 .

اما بالنسبة لعدد الوثائق المطلوبة للاستيراد فنلاحظ تزايدها ايضا في 2016 حيث قدرت بـ178 وثيقة مقارنة بـ 5 وثائق السنوات السابقة قبلها و 8 وثائق عام 2008 وفي سنة 2017 تم تقليص ها واختصارها الى 12 وثيقة ، وازداد الوقت المستغرق للاستيراد عام 2016 الى 72 يوم و 54 يوم عام 2017 مقارنة بـ7 و 9 ايام خلال 2010-2015، و10 و13 يوم بين 2009-2008،

اما تكلفة الاستيراد فكانت الافضل سنة 2008 بحوالي 462 دولار ثم بدأت في الارتفاع الى 587 و 579 و 542 دولار خلال 2009-2011، ثم 635 و 590 دولار بين 2012 -2013، لتستمر في الارتفاع الى غاية 2017 بتكلفة 678 دولار لكل شحنة.

جدول رقم (9): مؤشر التجارة عبر الحدود في الامارات خلال الفترة 2008-2018.

ISSN 2676-1513

السنوات	الترتيب عالميا	مقياس المسافة من الحد الاعلى للاداء	الوثائق المطلوبة للتصدير (عدد)	الوقت المستغرق للتصدير(الايام	تكلفة التصدير (دولار لكل شحنه)
2008	24	-	7	13	462
2009	14	-	5	5	618
2010	5	-	4	8	593
2011	3	-	4	7	521
2012	5	-	4	7	630
2013	5	-	4	7	630
2014	9	-	-	-	-
2015	8	91.46	3	7	665
2016	101	66.27	38	6	650
2017	85	71.5	178	6	462
السنوات	الوثائق المطلوبة للاستيراد (عدد)	الوقت المستغرق للاستيراد (الايام)	تكلفة التوريد (دولار لكل شحنة)	تكلفة الاستيراد : التقيد باجراءات الوثائق (usd)	-
2008	8	13	462	-	-
2009	7	10	587	-	-
2010	5	9	579	-	-
2011	5	7	542	-	-
2012	5	7	635	-	-
2013	5	7	590	-	-
2014	-	-	-	-	-
2015	5	7	625	5	-
2016	178	72	678	283	-
2017	12	54	678	283	-

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير لسنوات مختلفة صادرة عن مجموعة البنك الدولي، متاح على http://www.doingbusiness.org// ، وبالاعتماد على تقارير لسنوات مختلفة الصادرة عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات حول سهولة أداء الأعمال في الدول العربية ، متاح على /http://dhaman.net/ar

9 – مؤشر انفاذ العقود: من خلال الجدول رقم (10) نستنتج ان تريتيب الامارات العربية المتحدة في مؤشر انفاذ العقود كان متدني جدا خلال الفترة 2008-2015 متراوحا بين الرتبة 104و 145 عالميا ، الا انه تحسن تحسنا ملحوظا خلال السنوات 2016، 2017، 2018 محتلا الترتيب 18، 25، 12 على التوالي مما يدل على وجود نظام قضائي فعال وكفء مؤخرا للتعامل مع الشركات المتعثرة الذي يساعد اصحاب الشركات الجدد على بدء وممارسة نشاطهم والعمل على تنميته في ظل ارتفاع معدلات استرداد الالتزامات في حالات التعثر ، اذ ان المصارف تكون اكثر استعدادا لتقديم التمويل اللازم للشركات ناهيك عن اجتذاب طرق التمويل الاخرى ممثلة في رؤوس اموال المستثمرين، كما يعكس أيضا مدى مرونة النصوص القانونية والإجراءات الإدارية المنظمة للأنظمة القضائية وعملية الفصل او البت في القضايا التجارية من خلال رصد التكلفة التي يجب تحملها في سبيل تحصيل مديونية تأخر سدادها نجمت عن بيع بضائع وتتبع عدد الاجراءات والفترة الزمنية اللازمة لتحصيل هذا الدين منذ رفع المدعي للدعاوي القضئية حتى تاريخ التحصيل الفعي لهذا الدين لدى الشركات في الامارات العربية المتحدة.

ISSN 2676-1513

وتحصلت الامارات على درجة 74.02 عامي 2017 و 2018 مما يعني انها كانت على مسافة 25.98 نقطة مئوية من الحد الاعلى للاداء ، متحسنة مقارنة بالسنوات السابقة اين تحصلت على 73.22 درجة عام 2016 مما يعني انها كانت على مسافة 26.75 نقطة مئوية من الحد الاعلى و52.52 درجة عام 2015 يعني انها كانت على مسافة 47.48 من الحد الاعلى للاداء ،وهذا ما يعكس نسبة التغيير في مقياس المسافة من الحدّ الأعلى للأداء بين سنتي 2015-2018 ب 21.5٪.

ويتضح من متابعة قيم مكونات المؤشر الفرعي انفاذ العقود اتجارية خلال الفترة 2008-2018 بالنسبة لمؤشر عدد اجراءات اللازمة لانفاذ العقود التجارية انها تتراوح بين 49 و 50 يوم بين 2008-2015، وخلال الفترة 2016-2018 لم يظهر عددها في التقارير المعنية بهذا الشأن.

اما بالنسبة للفترة الزمنية اللازمة للفصل في القضية واصدار حكم نهائي في العقد فانها تقلصت الى 495 يوم خلال 2016-2018 بعد ان كانت 607 خلال 2008-2009 و 537 بين 2010-2012 و425 بين 2013-2015.

اما عن التكلفة الرسمية لانجاز اجراءات تسجيل القضية بالمحكمة حتى يتمكن الدائن من تحصيل مستحقاته التجارية من الشركة المدينة فان افضل نسبة كانت بين 2013-2016 بـ 19.5 %، ثم عام 2017 بـ 20.1 %، و 2018 بـ 21 % بعد ان كانت بين 2008- 2012 حوالي 26.2 %، ونلاحظ وجود جودة في الاجراءات القضائية حيث اقرب معدلها من 18 منذ 2016 الى 2018.

جدول رقم (10) : وضعية الامارات في مؤشر إنفاذ العقود خلال الفترة 2008-2018.

ISSN 2676-1513

السنوات	الترتيب	مقياس المسافة من الحد الاعلى للاداء	الوقت (أيام)	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	الإجراءات (عدد)	مؤشر جودة الإجراءات القضائية(0-18)
2008	144	-	607	26.2	50	-
2009	145	-	607	26.2	50	-
2010	134	-	537	26.2	49	-
2011	134	-	537	26.2	49	-
2012	134	-	537	26.2	49	-
2013	104	-	524	19.5	49	-
2014	121	-	-	-	-	-
2015	121	52.52	524	19.5	49	-
2016	18	73.22	495	19.5	-	13
2017	25	74.02	495	20.1	-	12
2018	12	74.02	445	21	-	13

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير لسنوات مختلفة صادرة عن مجموعة البنك الدولي، متاح على http://www.doingbusiness.org// ، وبالاعتماد على تقارير لسنوات مختلفة الصادرة عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات حول سهولة أداء الأعمال في الدول العربية ، متاح على /http://dhaman.net/ar

10 – مؤشر تسوية حالات الاعسار : من خلال الجدول رقم (11) نلاحظ ان ترتيب الامارات العربية المتحدة عالميا في مؤشر تسوية حالات الإعسار تحسن نوعا ما عام 2018 مقارنة بالسنوات السابقة حيث جاء ترتيبها 69 مقارنة بعام 2017 في المرتبة 104 عالميا بعد ان كان 151 عام 2012 ، وهذا ان دل على شيء فانه يدل على ان الإمارات توفر بدأت توفر الحرية في الخروج من النشاط وإغلاقه في حالة الفشل عن طريق توفير نظام قضائي فعال ومرن يساعدها على توظيف رؤوس الأموال في القطاعات الأكثر إنتاجية ،ويدل على مرونة قوانين الإفلاس المعمول بها لأغلاق الأعمال وسرعة تنفيذ وتقليص تكلفة إجراءات الإعلان الإفلاس وتصفية النشاط وإغلاقه في مختلف الدول.

وتحصلت الامارات على درجة 49.8 عام 2018 مما يعني انها على مسافة 50.20 نقطة مئوية من الحد الاعلى للاداء ، متحسنة مقارنة بسنة 2017 اين تحصلت على 40.61 درجة مما يعني انها كانت على مسافة 59.39 نقطة مئوية من الحد الاعلى وهذا ما يعكس نسبة التغيير في مقياس المسافة من الحدّ الأعلى للأداء بين السنتين بـ 9.19 ٪، وقد تراجعت درجة الامارات في مؤشر اغلاق المشروع في مقياس المسافة من الحد الاعلى

ISSN 2676-1513

للاداء بعد 2016 كما هو موضح في الجدول من درجة 43.74 درجة اين كانت على مقربة 56.26 نقطة مئوية من الحد الاعلى للاداء. .

وبالنسبة لمعدل استرداد الدائنين بمختلف انواعهم لديونهم ومستحقاتهم القائمة اتجاه الشركة المتعثرة او المعلن افلاسها فانه تحسن الوضع بين 2013-2018 ،وكانت سنة 2013 هي الافضل بـ 29.4 سنت لكل دولار ثم 2016-2017 بـ 29 سنت لكل دولار ثم عام 2018 بـ28.7 ثم 2015 بـ28.6 سنت لكل دولار بعد ان كانت تتراوح بين10.1 – 11 ينت لكل دولار بين 2008-2012.

اما بالنسبة للفترة اللازمة لتصفية النشاط (بالسنوات) فنجدها تحسنت في الامارات ،حيث تم اختصارها في ثلاث سنوات منذ 2013-2018 بعد ان كانت 5 سنوات بين 2008-2012، وفيما يخص تكلفة اغلاق النشاط فنجدها تحسنت منذ 2013-2018 حيث قدرت ب 20 % من قيمة الشركة بعد ان كانت 30 % بين 2008-2012، كما يلاحظ تحسن مؤشر صلابة اطار الاعسار عام 2018 مما يعني ان تشريعات الاعسار مصممة بشكل افضل لتأهيل الشركات القابلة للاستمرار وتصفية الغير قابلة للاستمرا في الامارات.

جدول رقم (11) : مؤشر تسوية حالات الاعسار(اغلاق المشروع) في الامارات خلال الفترة 2008-2018.

السنوات	الترتيب عالميا	مقياس المسافة من الحد الاعلى للاداء	معدل استرداد الاموال (بالسنت لكل دولار)	الفترة اللازمة لتصفية النشاط (بالسنوات)	تكلفة اغلاق النشاط ٪ من قيمة الشركة)	مؤشر الشروع بالاجراءات (0-3)	مؤشر ادرة اصول المدينين (0-6)	مؤشر مشاركة الدائنين (0-4)	مؤشر صلابة اطار الاعسار (0-16)
2008	139	–	10.1	5.1	30	–	–	–	–
2009	141	–	10.2	5.1	30	–	–	–	–
2010	143	–	10.2	5.1	30	–	–	–	–
2011	143	–	11.2	5.1	30	–	–	–	–
2012	151	–	11	5.1	30	–	–	–	–
2013	101	–	29.4	3.2	20	–	–	–	–
2014	88	–	–	–	–	–	–	–	–
2015	92	43.51	28.6	3.2	20	2	4	3	9
2016	91	43.74	29	3.2	20	–	–	–	9
2017	104	40.61	29	3.2	20	–	–	–	8
2018	69	49.8	28.7	3.2	20	–	–	–	11

ISSN 2676-1513

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير لسنوات مختلفة صادرة عن مجموعة البنك الدولي، متاح على //http://www.doingbusiness.org ، وبالاعتماد على تقارير لسنوات مختلفة الصادرة عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات حول سهولة أداء الأعمال في الدول العربية ، متاح على http://dhaman.net/ar/

خاتمة:

توصلنا من خلال ورقتنا البحثية الى ان :

- المراجعة الدورية في الامارات العربية المتحدة لإمكانات الجذب الاستثماري ساعدت على وجود مرونة في السياسات المتخدة والخطط المعتمدة لتحين المناخ الاستثماري ، خاصة تلك الاجراءات المركزة على تعزيز الكفاءة الاقتصادية والقدرة التنافسية، ومعايير الجودة والإنتاجية والتجديد والابتكار في بيئة حرة وفعالة وشفافة للمستثمرين مما سهل كثيرا على الدولة القيام بأداء الاعمال بسهولة مقارنة مع الدول العربية الاخرى.

- استطاعت الامارات العربية المتحدة بفضل سياستها التنموية من تحقيق معدلات نمو مرتفعة في كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، معتمدة على عوائدها النفطية المتزايدة في تحقيق حاجات المجتمع الأساسية، ومن أبرز ما تحقق على أرض الدولة من انجازات إقامة معظم مشروعات البنية التحتية، وإقامة مؤسسات التعليم والصحة ونشر الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية والثقافية وجلب المواد والمعدات الإنتاجية والاستثمارية لإقامة الصناعة بأنواعها المختلفة ووضع القوانين والأنظمة وإقامة جهاز الدولة الإداري الحديث، كما وضعت سياسة مرنة في جلب العمالة من الخارج لتوفير الأيدي العاملة اللازمة لمقابلة متطلبات مشروعات التنمية المختلفة و السعي إلى استخدام التكنولوجيا الملائمة التي يمكن الاستفادة منها حسب متطلبات الواقع وكذا تشجيع المرأة العاملة وتأكيد مساهمتها في قوة العمل وفي جهود التنمية، وفتحت قنوات التعاون مع العالم الخارجي في مجالات متعددة لتطوير الاقتصاد القومي وتنويع مصادر الدخل لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على أساس متوازن مركزة على الإنسان ودوره في تحقيق التنمية والخدمات الاجتماعية على اختلافها.

- تمكنت دولة الامارات العربية المتحدة من تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية بفضل السياسات التنموية المنتهجة، حيث يسرت للفرد معدلات عالية للدخل، وطورت المناطق النائية ووضعت الضمانات الاجتماعية، إلى جانب توفير خدمات مجانية للمواطنين في مجالات التعليم والصحة والإسكان، والثقافة والترفيه، وخدمات الصرف الصحي والبنية التحتية وغيرها من المجالات، مما ساعدها على توفير بيئة اداء

ISSN 2676-1513

اعمال جيدة مكنت من جذب العديد من المشاريع الاستثمارية وازدياد تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة اليها وعيا منها لأهمية هذه الاخيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي وهو ما جعلها أول دولة عربية استقطابا للاستثمار الأجنبي المباشر .

- احتلت الامارت العربية المتحدة المرتبة21 عالميا في تقرير البنك الدولي، ودخلت نادي العشرة الكبار في خمسة محاور رئيسة في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال، وتبوأت مراكز متقدمة ضمن أفضل عشرة دول عالميا في خمسة محاور، إذ احتلت المرتبة الأولى عالميا في محور سهولة دفع الضرائب وتوصيل الكهرباء، والثانية في محور سهولة استخراج تراخيص البناء، والمركز العاشر في كل من حماية المستثمرين الأقلية وسهولة تسجيل الممتلكات.

- يعد تقدم أداء دولة الإمارات في مؤشر سهولة اداء الاعمال في السنوات الاخيرة مقياسا مهما لمناخ الأعمال فيها ، ويعتمد عليه صناع القرار والمستثمرون في مقدمتهم الأجانب لأنه يعكس مدى جهود العمل والالتزام الجاد من مختلف الجهات والمؤسسات الحكومية وتعاونهم مع فريق ادارة استراتيجية التنافسية بهدف توفير بيئة تجارية جاذبة للاستثمار ورجال الأعمال من داخل الدولة وخارجها عن طريق التطوير المستمر للإجراءات والخدمات المقدمة للأفراد والمؤسسات، وتطبيق أفضل الممارسات في مجال الإدارة المالية والتي تهدف إلى تطوير النظام المالي وبناء اقتصاد مستقر ومستدام يمتاز بالمرونة والتنوع، واعتمدت دولة الإمارات استراتيجية الابتكار ضمن جهودها الرامية إلى تطبيق أفضل الممارسات.

قائمة المراجع:

اولا: المراجع باللغة العربية

1- تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2001، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2000.

2- التقرير الاقتصادي السنوي 2016، الباب الثاني اداء الاقتصاد الوطني ، صادر عن وزارة الاقتصاد لحكومة الامارات العربية المتحدة ، الاصدار 24 ، ابو ظبي، 2016.

3- نشرة فصلية حول مؤشرات بيئة اداء الاعمال وتحسين مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2011، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ،العدد الفصلي الرابع،الكويت، 2010.

4- نشرة فصلية حول مؤشرات بيئة اداء الاعمال وتحسين مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2012، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ،العدد الفصلي الرابع،الكويت، 2011.

ISSN 2676-1513
5- نشرة فصلية حول بيئة اداء الاعمال في الدول العربية لسنة 2013، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، العدد الفصلي الرابع،الكويت، 2012.
6- نشرة فصلية حول بيئة اداء الاعمال في الدول العربية لسنة 2015، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، العدد الفصلي الرابع،الكويت، 2014.
7- احمد ماجد وندى الهاشمي، دراسة اقتصاد الامارات مؤشرات ايجابية وريادة عالمية صادر عن وزارة الاقتصاد لدولة الامارات العربية المتحدة، ابوظبي، 2016 .
8- تقرير ممارسة انشطة الاعمال 2008، اداء الاعمال، صادر عن مجموعة البنك الدولي ، متاح على :
http://arabic.doingbusiness.org/~/media/WBG/DoingBusiness/Documents/Annual-Reports/Foreign/DB08-FullReport-Arabic.pdf
تقرير ممارسة انشطة الاعمال 2009، اداء الاعمال، صادر عن مجموعة البنك الدولي ، متاح على :
http://arabic.doingbusiness.org/~/media/WBG/DoingBusiness/Documents/Annual-Reports/Foreign/DB09-FullReport-Arabic.pdf
9- تقرير ممارسة انشطة الاعمال 2010، اداء الاعمال، صادر عن مجموعة البنك الدولي ، متاح على :
http://arabic.doingbusiness.org/~/media/WBG/DoingBusiness/Documents/Annual-Reports/Foreign/DB10-FullReport-Arabic.pdf
10- تقرير ممارسة انشطة الاعمال 2011، اداء الاعمال، صادر عن مجموعة البنك الدولي ، متاح على :
http://arabic.doingbusiness.org/~/media/WBG/DoingBusiness/Documents/Annual-Reports/Foreign/DB11-FullReport-Arabic.pdf

ثانيا: المراجع باللغة الاجنبية:

11- Report of Doing business 2018 reforming to create jobs.doing business. Délivré par world bank group.disponible sur http://arabic.doingbusiness.org/~/media/WBG/DoingBusiness/Documents/Annual-Reports/English/DB2018-Full-Report.pdf
12- report of doing business 2017 equal opportunity for all. doing business. Délivré par world bank group.disponible sur http://arabic.doingbusiness.org/~/media/WBG/DoingBusiness/Documents/Annual- Reports/English/DB17-Full-Report.pdf
13- report of doing business 2016 measuring regulatory quality and efficiency. doing business. Délivré par world bank group.disponible sur: http://arabic.doingbusiness.org/~/media/WBG/DoingBusiness/Documents/Annual- Reports/English/DB16-Full-Report.pdf
14- report of doing business 2015 going beyond efficiency. doing business. Délivré par world bank group.disponible sur:
http://arabic.doingbusiness.org/~/media/WBG/DoingBusiness/Documents/Annual-Reports/English/DB15-Full-Report.pdf